

الاضراب الشين وهو اى الاخراج مصدر مضاف الى المفعول وذكر الفاعل متروك  
اي اخراج لشيء اقول من حكم متعلق بالاجزاء وقوله فخر في غيره جملة فعلية  
مجردة محل عمل الوصفية لقوله من حكم وفي هذا المقام اعتراض قوي وبيان  
انكز اقلت جازي القوم الا زير افرز لا يخ من ان يكون داخل في القوم  
اولا فان كان الاول فيلزم التناقض لان نسبة الحج قد لزمت لريز عجز وط  
قولك جازي القوم لان مناهم فاذا اخرجت منهم بعد ذلك بالازير ا فقد نفيت  
عنه فصار الحج مشتبا ومشتبا عنه وهذا التناقض محض وهو باطل لان التزيل  
مشتق عليه كقولك في قلبك فيهم الفسنة الا فمين عامافا ان الازير بالفسنة  
على الافراد جميعا ولو لم ياققد اضرب بان لبت الحج في استعماله بخبر منه شيء لانه  
لا يوجد الى ان يكون اللبث قل من الفوق قد علم ان لبث الفوا وان كان الثاني لزم  
خلافا لاجماع اهل اللغة لان عقاد اجماعهم على ان الاستثناء المتصل اخرج ما بعد  
عما قبله ويجوز ان المستثنى منه مراد به الجميع بالنظر الى المفردات من غير حكم  
بالاسناد فاذا اخرج منه المستثنى على التخفيف ثم حكم بالاسناد ان لا يحكم على  
كلام المتكلم بالاسناد الا بعد تمامه فلا يلزم التناقض لان دخول المستثنى في  
المستثنى منه اخرج بالاسناد اما ان كان قبل الاسناد الفعل اليم فقولنا جازي القوم  
بمنزلة القوم المحجز عنهم زير جازي و التناقض انما يلزم ان لو كان  
الاجزاء بعد الحكم بالاسناد وليس كذلك لان الحكم بالاسناد بعد كمال فهم  
المفردات وانما هما كما يحكم في بدل البعض والاشمال مثلا لو قلت غزرت زيرا  
را له اضرت عن ابقاع الضرب من غير تخصيص جزم منه فلو حكمت بتمام  
الاسناد

28  
الاسناد قبل ذكر الراس ناقض لا انكز كما يحكم به الابد تمامه بالرأس المستثنى  
ينتصب في الكلام الموجب للتمام وهو اى الكلام الموجب ليس لشيء ولا معنى  
ولا استفهام فانكز اقلت جازي القوم فقد حكمت بوجود المحجز و اوصية فيكون  
الكلام موجبا واخر زير عن غير موجب فانه يجوز فيه غير النصيب كما سيره وانما  
سكان الاستفهام بمنزلة النفي والنهية لان من الترك استغراق الجنس كما يزداد فيها  
تزيد فيه ايضا نحو قوله تعالى هل من فاتق غير الله وانما يجب النصيب في الكلام اللغو  
لعدم جواز الابدال فيلان البدل يقوم مقام المبدل منه وعمله عامله فصار  
قولنا جازي القوم الا زير اعز له جازي الا زير كالم يلزم محجز جميع العالم سوى  
زير وهو محال واعلم ان قوله والمستثنى ينتصب في الكلام الموجب ليس جازيا  
على الاطلاق لانه قد لا يجوز النصيب في الكلام الموجب نحو جازي القوم غير زير  
وسوى زير فالاول ان يقولوا والمستثنى بعد الا ينتصب في الكلام اللغو  
لانه لا يتقضى وكذا يجب نصيب المستثنى اذا تقدم المستثنى على المستثنى  
منه لعدم جواز البدل فيلان البدل يكون من التوابع لا يتقدم على المبدل  
وكذا يجب نصيب المستثنى اذا تقدم على المستثنى منه عند ما زير نحو ما جازي  
احد الا زير اخر منك فان الا زير مستثنى مقدم على صفة وهي خبر منك  
وانما قلنا يجب نصيب عند لان الصفة كالجزء من الموصوف وكان تقدم  
المستثنى على صفة المستثنى منه كتمتدمة عليه فوجب نصيبه اعا عند سببه  
فيجوز الاستثناء ونحوه البدل لانه في كلام التام غير موجب لان الموصوف  
والصفة بمنزلة شيء واحد وكان تأخير المستثنى عن الموصوف فكان